القسم الأول:
التغيير السياسي والعنف: نظرة مقارنة

ويتضمن هذا القسم خمسة موضوعات فرعية، هي: نبذة مقتضبة عن "العنف" و"العنف السياسي"، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وموقع الطرق العنيفة منها، التغيير الثوري والعنف، "الثورات الانتخابية" والعنف، فعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة.

أولًا: نبذة مقتضبة عن العنف والعنف السياسي:

يعني العُنْف، لغةً، في لسان العرب «الخُرْقُ بالأَمر وقلّة الرِّفْق به، وهو ضد الرفق..»، وهو يتضمن بهذا المعنى كل سلوك، قولي أو فعلي، يتسم بالشدة والقسوة واللوم والتوبيخ والتقريع. أما في اللغة الإنجليزية، فلكلمة (violence) أصل لاتيني هو (violentia) أي الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة بغرض إلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، وهي تتضمن معاني

العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين.[1]

ويصبح العنف سياسيًا عندما يتضمن اختراقًا حقيقيًا أو محتمَلا لبعض الحقوق السياسية للأفراد حسب قاموس أكسفورد[2]، أو عندما يتصل بتحقيق أهداف سياسية، وتتجه معظم تعريفات العنف السياسي إلى تعريفه على أنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية. وتتخذ ظاهرة العنف السياسي أشكالا متعددة منها الحرب، والتطهير العرقي، والممارسات القمعية لأجهزة البوليس والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، وغير ذلك. كما تتعدد الأطراف التي تمارس العنف، فهناك عنف يطلق عليه عنف رسمي تمارسه الحكومات والأنظمة تجاه المواطنين والجماعات، وهناك عنف غير رسمي تمارسه الجماعات والأفراد تجاه الحكومات أو تجاه فئات أخرى من الجماهير، وهناك صراعات أجنحة النظام تجاه بعضها البعض، وصراعات القوى المجتمعية لأسباب اجتماعية

(1) Online Etymology Dictionary (http://www.etymonline.com). (May 1. 2014)

(2) Oxford Concise Dictionary of Politics (Oxford University Press. 2003). 560.

أو عرقية أو سياسية أو اقتصادية أو طائفية[1].

كما أن ثمة من يرى أن هناك عنفًا هيكليًا قد لا يتضمن بشكل مباشر ما سبق، وهو العنف الذي ينتج عن إيجاد أوضاع اقتصادية أو سياسية صعبة، مثل غياب العدالة الاجتماعية أو حرمان فئة من حقوقها، أو ضعف الاندماج الوطني، أو سعي فئة إلى الانفصال عن الحكومة المركزية، أو تبعية الحكومة للخارج، وفشل الحكومة في توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، وغير ذلك[2].

وعادة ما تكون ظاهرة العنف ظاهرة مركبة نظرًا لتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية. وفي واقع الأمر هي ظاهرة مزمنة في السياسة، فالعنف وجه من وجوه السياسة ولا يتصور وجود السياسة بدون قدر ما من العنف، بل إنّ لنشأة الدولة القومية المعاصرة في الغرب بُعد فلسفي يتصل بالعنف،

(1) Patrick H. O'Neil. Essentials of Comparative Politics (W. W. Norton & Company. 2013) 195 - 198.

(2) حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 27 – 28. وأيضا:

Charles Tilly. «Violence. Terror. and Politics as Usual». the summer 2002 issue of Boston Review (http://new.bostonreview.net/BR27.3/tilly.html). (May 1. 2014)

وللدولة المعاصرة ارتباط قوي بالعنف في واقعها الحالي. فنظرية العقد الاجتماعي بررت وجود الدولة القومية بحكومة مركزية تحتكر أدوات العنف بوجود حالة الطبيعة التي تسود فيها حالة حرب الجميع للجميع، وما قيام الدولة إلا وسيلة للقضاء على هذه الحالة العنيفة. بيد أن قيام الدولة الحديثة ذاتها واحتكارها ما أطلق عليه «العنف الشرعي» أو «الاستخدام الشرعي للعنف» لم يؤدِ إلى وقف العنف، ويكفي للتدليل عى هذا أن نذكِّر أن القرن العشرين شهد قتل نحو 203 مليون شخصًا، منهم نحو 33 مليون في حروب دولية و170 مليون في حروب غير دولية وعمليات قمع من قِبل الحكومات[1].

وفي واقع الأمر تتصاعد أعمال العنف بدرجة أكبر خلال مراحل التغيير السياسي، فلا تغيير سياسي بلا قدر من العنف. وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين شهدت دول عدة في جنوب أوروبا وشرقها وفي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء عمليات تحول نحو نظم الحكم الديمقراطي لم تخل من عمليات عنف بدرجات متفاوتة، على النحو الذي سنعرضه في الجزء التالي.

(1) M. Cherif Bassouni. “Searching for peace and achieving justice: the need for accountability”. Law and Contemporary Problems. vol. 59: no. 4.

ثانيًا: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وموقع الطرق العنيفة منها:

لا يوجد طريق واحد لإنجاز التحول الديمقراطي، فالتجارب السياسية الناجحة في جنوب وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في العقود القليلة الماضية تشير إلى تعدد طرق ومداخل الانتقال[1]، كما أن الدراسات الأكاديمية انتهت إلى تقديم قائمة طويلة من الأسباب التي تفسر الانتقال إلى الديمقراطية في تلك التجارب[2]. ولعل تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال، وتفاوت آثارها باختلاف المكان والزمان يُفسِّران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو (أو مدخل أو طريق) للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية. وذلك إلى جانب أن العامل الخارجي لعب دورًا مؤثرًا

(1) انظر: عبدالفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ تحرير وتنسيق علي خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009). ص: 31 – 83.

(2) أحصى صموئيل هنتنجتون نحو 27 متغيرًا وردت في دراسات الانتقال الديمقراطي وأسهمت في إقامة الديمقراطية في دول مختلفة، انظر:

Samuel P. Huntington. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press. 1991). 37 - 38.

في دعم أو عرقلة الكثير من حالات الانتقال[1].

وأول مداخل الانتقال إلى الديمقراطية هي الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة. وهنا غالبًا ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري وتوافق القادة والآباء المؤسسين قبل وبعد الاستقلال، واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي، وذلك كما حدث في الهند وماليزيا. وقد شهدت هذه الحالات بعض أعمال العنف بشكل دوري، إلا أن نجاح العملية السياسية ومهارة قادة الاستقلال واختياراتهم التوافقية هناك استطاعت أن تمنع انفجار الأوضاع وفشل الانتقال[2]. وقد ساهمت عوامل عدة في نجاح الانتقال في الهند وماليزيا على رأسها عدم تسييس المؤسسات العسكرية وبقاؤها بعيدًا عن العملية السياسية وعدم لجوء النخب

(1) See: George SØrensen. Democracy and Democratization: Process a nd Prospects in a Changing World. 3rd ed. (Boulder: Westview Press. 2008). 13 - 15. and Ronald A. Francisco. The Politics of Regime Transitions (Boulder: Westview. 2000). 65 - 69.

(2) انظر في تفاصيل هذه المداخل: عبدالفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، مرجع سابق.

السياسية إليها لحل صراعاتها السياسية وذلك على عكس ما سارت عليه الأمور في دول مجاورة مثل الباكستان وبنغلاديش والفلبين وتايلاند وغيرها، هذا بجانب وجود أحزاب سياسية عابرة للقوميات والأيديولوجيات عملت كتكتلات وطنية تعمل من أجل هدف مشترك.[1]

أما المدخل الثاني فهو الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي. وتتضمن هذه العملية عدة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام (أو معارضة ديمقراطية خارجه)، ثم الانفتاح السياسي، فتطور الانفتاح إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وهنا أظهرت التجارب الناجحة وجود أكثر من طريق للانتقال هي: الانتقال من أعلى بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام (إسبانيا والبرازيل)، والانتقال من خلال التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه (بولندا وجنوب أفريقيا)، الانتقال من أسفل بعامل التظاهرات الشعبية أو ضغوط قوى المعارضة الديمقراطية (الفلبين وجنوب كوريا)، أو حركات احتجاجية ثورية استطاعت تحقيق ما أطلق عليه ثورات ديمقراطية ملونة كما حدث في جورجيا 2003 وأوكرانيا 2004 – 2005.

(1) المرجع السابق.

وقد شهدت معظم هذه الحالات أعمال عنف بدرجات متفاوتة إلا أن توافق قادة الانتقال ونجاح عمليات التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الحكم الديمقراطي ساهمت في استقرار الأمور.[1] وفي كثير من هذه الحالات استطاعت النخب السياسية الاستفادة من الدعم الخارجي المؤيد للانتقال (حالات جنوب وشرق أوروبا على سبيل المثال) أو مواجهة التحديات الخارجية بأكبر قدر من النجاح عبر ظهور قوى ديمقراطية وتوافقها في الداخل (كما في حالات الفلبين وجنوب كوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية).

أما المدخل الثالث فهو انهيار نظم حكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطية. وهنا تمر العملية بمرحلتين أساسيتين: أولهما: مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة عوامل مختلفة منها الفشل في الداخل كما حدث في رومانيا، أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل أو عدو خارجي كما حدث في البرتغال واليونان والأرجنتين، وثانيهما: مرحلة إنشاء نظام حكم ديمقراطي. ولا شك أن هذا المدخل يشهد أكبر قدر من العنف مقارنة بالمداخل السابقة، فانهيار أنظمة الحكم القديمة عادة ما يتم من خلال سلسلة من التظاهرات

(1) المرجع السابق.

والاحتجاجات قد تتطور في بعض الحالات إلى أعمال عنف وثورات مسلحة أو انقلابات عسكرية.[1]

وهناك مدخل آخر وهو التدخل الخارجي الذي يتضمن صورًا متعددة، منها الضغوط الدبلوماسية والاستخباراتية المختلفة، والأدوات الاقتصادية المشروطة، والتدخل العسكري المباشر لتغيير نظام الحكم. وغالبا ما يترتب على استخدام أسلوب التدخل العسكري المباشر الكثير من أعمال العنف كما حدث في أفغانستان والعراق، إذ أدى الاحتلال الأمريكي إلى اندلاع الحرب الأهلية في البلدين وسقوط مئات الآلاف، وربما الملايين، من الضحايا فضلا عن تعثر مسار التحول الديمقراطي بأكمله. وتعد الحالتان اليابانية والألمانية حالتين استثنائيتين إذ لعبت عوامل أخرى دورًا في نجاحهما وعلى رأسها الدعم الغربي السخي.

ثالثًا: التغيير الثوري والعنف:

لا يُعرّف التغيير الثوري غالبا بأسلوبه وإنما بما يترتب عليه من نتائج. فالتغيير الثوري هو التغيير الذي يستهدف تغيير الواقع وإقامة نظم ومؤسسات جديدة بديلة. أما العنف فهو- كما أشرنا من قبل- فهو ملازم لكل حالات التغيير وتزداد معدلاته في ظل ظروف معينة

(1) المرجع السابق.

منها بطبيعة الحال طريقة التغيير الثوري. وتقدم أدبيات السياسة الكثير من التعريفات والأشكال للثورات،[1] وبدون الخوض في تفاصيل لا تحتملها طبيعة هذه الدراسة فمن المهم هنا التمييز بين الثورات الكلاسيكية الكبرى التي شهدتها القرون الثلاثة الأخيرة وعلى وجه التحديد الثورات الأمريكية والفرنسية والروسية، وبين الثورات «الديمقراطية» التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين في بعض الدول الأوروبية والآسيوية على وجه التحديد، فضلا عن تحديد موقع العنف في هذه الثورات.

(1) ربما من المفيد – والمثير أيضا – الإشارة هنا إلى أن كلمة ثورة لها أصل لاتيني في علم الفلك، وتشير حنا أرندت إلى أن الكلمة كانت تشير إلى الحركة الدائرية للنجوم، أي حركة النجوم في درب سبق رسمه وتحديده ولا يمكن مقاومته. ثم عندما ظهرت الثورة لأول مرة كمصطلح سياسي في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت تعني العودة إلى نقطة محددة سلفًا، أو إعادة السلطة لأصحابها، ولهذا أطلق المصطلح لأول مرة عام 1660 عندما تمت الإطاحة بالبرلمان الرديف وإعادة الملكية وليس عندما هزم أوليفر كرومويل الملك تشارلز الأول عام 1648 وأعدمه عام 1649 وأقام نظامًا جمهوريًا باسم كومنولث إنجلترا الحر عام 1653. وفي عام 1688 استخدمت كلمة ثورة حينما تم طرد أسرة ستيوارت ونقل الملكية إلى وليام وماري. وفي المراحل الأولى للثورتين الأمريكية والفرنسية كان الرجال الأوائل للثورتين يريدون استعادة الحريات القديمة والعودة إلى النظام القديم الذي تم انتهاكه بالحكم المطلق أو الحكم الاستعماري. انظر حنا أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبدالوهاب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، 58.

ففي الثورات الكلاسيكية تشير لفظة الثورة عموما إلى الأهداف الكبرى التي تتحقق من جراء التغيرات المفاجئة والعميقة والممتدة التي يشهدها مجتمع ما في بنيته السياسية والاجتماعية والتي عادة ما تنتهي بتغيير نظام الحكم وتغيير النظام الاجتماعي القائم. وذلك كما حدث مع الثورة الفرنسية عام 1789 التي انتهت إلى القضاء على الحكم الملكي المطلق وطبقة الإقطاعيين وظهور نظام سياسي جمهوري وتمكين الطبقة البرجوازية، وكما حدث أيضا مع الثورة البلشفية 1917 والماوية الصينية 1949 والإيرانية 1979. وعادة ما يتوفر لمثل هذا النوع من الثورات قيادة واضحة، وتنظيم محدد، وهدف مركزي، وباستثناء الحالة الفرنسية وما تبعها من تأثر أوروبي واضح، انتهت هذه الثورات إلى أنظمة حكم مطلق.

وفي أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية، وفي نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، شهدت أمريكا اللاتينية العديد من الثورات المسلحة لأجل التحرر الوطني ضد الاستعمار الإسباني والبرتغالي والفرنسي انتهت إلى ظهور دول مستقلة جديدة ذات نظم حكم مطلقة أو حكومات عسكرية. وفي أجزاء أخرى من العالم ظهرت ثورات أخرى هي في حقيقتها حركات تحرر وطني مسلحة قامت بها جبهات وطنية مسلحة ناضلت من أجل الاستقلال وحققت نجاحات متباينة كما حدث في ثورة الفيتناميين والجزائريين ضد

المستعمر الفرنسي وثورات وانتفاضات الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة. وفي الغالبية العظمى من هذه الحالات انتهت الأمور بعد الحصول على الاستقلال إلى ظهور نظم حكم مطلق أو حكومات عسكرية أيضا.

وبعبارة أخرى فقد نجحت الثورات المناهضة للاستعمار في الحصول على الاستقلال وأنجزت في بعض الملفات الاقتصادية والاجتماعية ولكنها فشلت في ملف الحريات والمساواة والديمقراطية، وانتهت إلى نظم حكم مطلق بصور مختلفة. لكن وفي وقت لاحق، ومع انهيار المنظومة الشرقية والاتحاد السوفيتي، تبنت هذه الدول سياسات إصلاحية «نيوليبرالية» أدت في الواقع إلى تعميق الفوارق بين الطبقات من جهة، ولم تمس مسألة الحريات والديمقراطية من جهة أخرى. ولهذا استمر الخطاب السياسي الإصلاحي على المستوى الخطابي فقط ودون أي نتائج ملموسة. وبرغم ظهور بعض النظم الثورية في كوبا وفيتنام ونيكاراجوا وبرغم اندلاع ثورات للمثقفين في أوروبا، فقد تراجعت فكرة الثورة كمدخل للتغيير وصار للتغيير مسار واحد تقريبا هو الإصلاح التدريجي.[1] وبالطبع كانت للتكلفة المادية والبشرية

(1) Assef Bayat. “Revolution in Bad Times.” New Left Review (2013). 80: 55 - 56 (Available at: http://newleftreview.org/II/80/asef - bayat - revolution - in - bad - times) (May 1. 2014)

المرتفعة للثورات دور في تفضيل الطرق الإصلاحية لدى السياسيين والخبراء على حد سواء.

وبصدد علاقة العنف بهذا النوع من التغيير، فيمكن الإشارة أولا إلى أن ضحايا الثورات تقدر بالملايين، ويكفي هنا أن نشير إلى بعض الأرقام، فحسب بعض التقديرات، لقي نحو 7 مليون إنسان حتفهم في الثورة البلشفية خلال الفترة من 1917 إلى 1922، ونحو 40 مليون شخص في الثورة الصينية الماوية 1947 – 75، وأكثر من مليون خلال الثورة الفرنسية.[1] وهذا الواقع هو ما يدفع الباحثين إلى الربط بين الثورة والعنف، فعند Hannah Arendt لا يمكن تصور ثورة بلا عنف؛ لأن ما يفصل الثورة عن الحرب هو خط رقيق، ولأن الثورة بمعناها الكلاسيكي هي صراع من أجل الحرية السياسية وبناء نظام سياسي جديد وليس مجرد التحرر من القمع.[2] ويرى Barrington Moore أن الديمقراطية الغربية كان وراءها تاريخ طويل من العنف، الأمر الذي يتم تجاهله عند الحديث

(1) Necrometrics (Part of the Historical Atlas of the 20th Century by Matthew White) Death Tolls Across History. (Available at: http://necrometrics.com/20c5m.htm) (May 1. 2014)

(2) أرندت، 18.

عن الثورات الملونة.[1] وفي واقع الأمر لم تتحول الملكيات المطلقة إلى جمهوريات ديمقراطية إلا من خلال ثورات كبرى. ولهذا فالسؤال كما طرحه بعض الباحثين ليس ما إذا كان العنف -في سياق ثورة- مرغوب أم ضرورة فهو بالطبع غير مرغوب فيه ولا يمكن إثبات ضروريته. ولكن السؤال ما إذا أدى العنف إلى تغيير راديكالي وإلى حرية سياسية أم لا؟[2]

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة فقد شهدت بعض الدول حركات تغيير أطلق على بعضها ثورات ملونة كما حدث في شرق أوروبا، كان هدفها الأساسي هو الوصول إلى نظم حكم ديمقراطية تعددية. وقد شاركت في هذه الثورات فئات اجتماعية متعددة ولم تكن حصرًا على طبقة اجتماعية بعينها، كما حصلت هذه الثورات على دعم قوي من المنظومة الغربية الليبرالية بهدف التخلص من خصمها الاشتراكي، لتنتهي إلى إقامة نظم سياسية تعددية وحماية الحريات والحقوق.[3]

(1) Koenraad Bogaert. A Reflection on Violence and Democracy. Jadalyya. Jul 03 2013 (Available at: http://www.jadaliyya.com/pages/index/12587/a - reflection - on - violence - and - democracy) (May 1. 2014).

(2) Ibid.

(3) Adam Roberts and Timothy Garton Ash. ed.. Civil Resistance & Power Politics (Oxford University Press. 2011). 371 - 390.

وقد اتسم هذا التغيير بعد أمور: أولها السرعة في الوصول إلى الهدف (نحو عشرة أيام في شرق ألمانيا وخمسة في رومانيا)، بجانب الحصول على دعم أوروبي وأمريكي، وحلول المعارضين في مراكز السلطة، وحدوث تغيير حقيقي (سياسي واقتصادي) بحيث صار الفارق كبيرا بين الماضي والحاضر.

وقد اتسمت هذه الثورات الملونة بالسلمية بشكل عام ولهذا سميت الثورات غير العنيفة أو الثورات المخملية. وكان هدف السلمية في مقاومة نظم الحكم المطلق هو دفع هذه النظم إلى استخدام العنف المفرط للقوة للحفاظ على بقائها ومن ثم جعل العنف الحكومي سافرًا ما يؤدي إلى استمرار تعبئة الجماهير ضد السلطة.[1] وفي حالات أوروبا الشرقية أحجمت الحكومات الشمولية بشكل عام عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين نظرا لكبر حجم التظاهرات من جهة ولمعارضة الحكومات الغربية الكبرى لعمليات القمع الحكومية من جهة أخرى، وذلك على عكس الحال في دول أخرى مثل الصين ورومانيا وبورما.[2] وقد اتسمت الثورات العربية في تونس ومصر واليمن في البداية بقدر كبير من السلمية، واستطاع المتظاهرون السلميون تعرية عنف الأنظمة مما

(1) Koenc - Bagaert.

(2) Huntington. The Third Wave. Ibid. 282.

أدى إلى تعاظم أعداد المتظاهرين حتى سقوط الأنظمة. لكن وفي مرحلة لاحقة استطاعت قوى النظام القديم امتصاص الصدمة الأولى واستخدام العنف والالتفاف على الثورات على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

ولا تعني السلمية هنا غياب العنف بالكامل، فكما أن النضال كان سلميا في الهند لكن مع وجود نحو نصف مليون قتيل في صراع غاندي «غير العنيف» من أجل الاستقلال،[1] فإنه خلال الأربع سنوات (1990 – 1994) للانتقال في جنوب أفريقيا وبعد إطلاق سراح مانديلا سقط نحو 1500 قتيلا في عنف سياسي، وفي كينيا بعد الانفتاح السياسي وخلال عقد كامل قتل نحو 2000 شخصا وشُرّد نحو نصف مليون. وبرغم هذا العنف، انتقل البَلَدَان إلى الديمقراطية بنجاح عامي 1994 و2002 ثم انخفض العنف بعد هذا.[2]

وثمة من يرى أن الأهم هو تحجيم استخدام العنف في السياسة

(1) Koenc - Bagaert.

(2) Jacqueline M. Klopp and Elke Zuern. “The Politics of Violence in Democratization: Lessons from Kenya & South Africa.” Center for Sustainable Urban Development Earth Institute. Columbia University (available at: http://www.columbia.edu/~jk2002/publications/KloppZuern_old.pdf) (Aug. 12. 2014).

ولا يعني هذا إحلال السلام بشكل تام وإنما وجود حد أدنى من العنف، وبقاءه بعيدا عن النخب السياسية، أو عدم ممارسة القوى والنخب السياسية (مدعومة بقطاع كبير من الجماهير) العنف لتحقيق مكاسب سياسية لأن مثل هذا النوع من العنف قد يمهد الأرض لحرب أهلية أو لنظام استبدادي. وبالتالي ليس القتل أو الإرهاب في حد ذاته هو المشكلة وإنما استخدامه لأسباب سياسية في صراع سياسي هو المشكلة. والنخب والقادة الذين لا يفهمون هذا ولا يدينون العنف هم المشكلة، ومن ثم ليس هناك شعوب بها جينات للعنف وأخرى تميل إلى السلم، فكل المجتمعات شهدت العنف حتى في فرنسا وانجلترا والنرويج، وذلك لأسباب مختلفة كالدوافع الأيديولوجية أو اختيارات زعماء التيارات السياسية.[1]

كما أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يعني توقف العنف بالضرورة، فقد استمرت الحروب بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وبعض حركات التمرد المسلحة بعد الانتقال في جواتيمالا والسلفادور

(1) James L. Payne. 2005. "the Prospects for Democracy in High - Violence Societies." the Spring 2005 issue of The Independent Review (available at: http://www.independent.org/publications/tir/article.asp?a=524) (Aug 11. 2014).

والفلبين وبيرو وغيرها.[1] لكن هذا العنف ينعكس بلا شك على نوعية الديمقراطية التي غالبا ما تكون ضعيفة ومهددة.

لكن من الأهمية الإشارة، وإلى أن نعود إلى هذه المسألة مرة أخرى، إلى أنه وبرغم أن الثورات تمثل فرصة للتغيير الشامل، إلا أن الحالات المختلفة أظهرت أن أسلوب التغيير الثوري يؤثر بالسلب في عملية البناء ويضيف صعوبات جمّة أمام الانتقال، كما يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور نظم تسلطية جديدة أو فشل الانتقال وسيطرة العسكريين أو جماعات مسلحة على السلطة كما حدث في دول مختلفة في أفريقيا.[2] وفي الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي السابق، استطاعت الحركات الاجتماعية في الثورات الملونة أن تُسقِط النظم التسلطية لكنها فشلت في بناء نظم حكم ديمقراطية بديلة.[3] فعملية

(1) Huntington. The Third Wave. Ibid. 276.

(2) See: Richard Snyder. «Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives.» in Houchang E.Chehabi and Juan Linz (eds.) Sultanistic Regimes (New York: Johns Hopkins University Press. 1998).

(3) IDEA. Democracy conflict and Human Security. International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2006. p. 8.

التحول الديمقراطي عملية معقدة، وهي تعيد ترتيب قواعد التنافس السياسي وتغير علاقات القوة والأنظمة والهياكل القائمة، وترفع من درجة عدم التيقن، مما قد ينتج عنها مشكلات سياسية واجتماعية في المدى القصير ويصحبها عمليات عنف بدرجات متفاوتة.[1]

كما أن التحول السريع أو التحول بطريقة خاطئة قد تؤدي إلى عنف سياسي، وأي إصلاح ديمقراطي غير مكتمل قد يؤدي إلى مشكلات عدة.[2] ويعد البدء بإجراء انتخابات متسرعة أحد الأسباب الرئيسة في فشل الثورات الديمقراطية واندلاع أعمال العنف، وذلك على النحو الذي سنعرض له في الجزء التالي.

رابعا: الثورات الديمقراطية والانتخابات والعنف:

تجب الإشارة في البداية إلى أن الانتخابات تصلح لحسم اختلافات وجهات النظر في الدول المستقرة ديمقراطيًا. أما في الدول التي في حالة انتقال ولازالت تتلمس طريقها للديمقراطية فلابد أن تسبقها الكثير من المراحل، أهمها وضع الأطر الدستورية والقانونية بأعلى قدر من المشاركة والتوافق وبعيدا عن الإقصاء أو الفرض. وهذا يتطلب توافقًا سياسيًا بين القوى الرئيسة، وعدم انفراد

(1) Ibid.

(2) Ibid.

مؤسسة أو قوة سياسية واحدة بتقرير مسار الانتقال، أي أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية في مراحل التحول لابد أن تكون آخر مراحل الديمقراطية وليس أولها. وبغير هذا ستصل النخب والقوى القديمة (المعادية للتغيير أو الثورة أو غير القادرة على التغيير) إلى الحكم من جديد مع استمرار ضعف القضاء، واستخدام الإعلام لتوجيه الناس، وتسييس مؤسسات الدولة.[1]

ولهذا ظهر مصطلح حديث في أدبيات التحول الديمقراطي هو «الثورات الانتخابية»، أُطلِق على بعض الثورات والانتفاضات في مطلع الألفية الجديدة. ويشير هذا المصطلح إلى حصر الديمقراطية ومطالب الثورة في الانتخابات واختيار الحكام بدلا من الاهتمام بكل أركان الديمقراطية المشار لها سلفا وبمتطلبات معالجة القضايا الشائكة الأخرى، أو التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ولم تحظَ بقدر كافٍ من التوافق والمشاركة. فتكون النتيجة هي قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي والمساهمة في إجهاض الثورات والمطالب الديمقراطية، وذلك لأن النخب القديمة – التي كانت تعمل في ظل النظام التسلطي – تكون هي المستفيد

(1) عبدالفتاح ماضي، "كيف تجهض الانتخابات الثورات والديمقراطية؟" الجزيرة. نت 26 يونيو 2014.

الأكبر، ومن ثم تستطيع العودة من جديد إلى صدارة المشهد بما تمتلك من شبكة علاقات ونفوذ ومال وإعلام. والمشكلة هنا ليست في الأشخاص أنفسهم، وإنما في ثقافتهم وطرق تفكيرهم وأولوياتهم التي غالبا لا تتفق مع مطالب التغيير والثورات وتكون غير قادرة على الخروج من نظام الامتيازات والفساد.[1]

وحتى لو وصلت نخب من المعارضة إلى الحكم فإنها لن تستطيع مواجهة المشكلات الأساسية للمجتمع لعدة أسباب، منها انشغالها بالتنافس مع الآخرين وحماية الأوزان النسبية الناتجة عن الانتخابات المتسرعة، ومواجهتها بمعارضة شرسة من الأحزاب المنافسة ومن القوى القديمة المناوئة للديمقراطية سواء من الداخل أو الخارج. هذا فضلا عن ضعف حكم القانون ومؤسسات الرقابة والمحاسبة والبرلمان وغيرها. والآلية التي ثبتت صلاحيتها في مواجهة هذه التحديات هي آلية تكتل القوى الوطنية أو اتفاقها على الحد الأدنى للدولة الديمقراطية والقيام – معًا – أولا بتقوية حكم القانون والقضاء والبرلمان والمؤسسات خلال المرحلة الانتقالية، وذلك قبل التنافس الانتخابي. وقد يستغرق هذا الأمر عدة سنوات يُطلَق عليها المرحلة

(1) عبدالفتاح ماضي، "الديمقراطية التمثيلية المختلة: هل تجهض الانتخابات الثورات؟"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يونيو 2014.

الانتقالية، لا يتم خلالها تشكيل الحكومة على أساس الأوزان النسبية ولا يُحتكم فيها لمنطق الحكومة والمعارضة.

ويمكننا هنا المقارنة بين حالة الدول التي خرجت من عباءة الاتحاد السوفيتي، كجورجيا وأوكرانيا وكازاخستان، وحالة دول شرق أوروبا منذ عام 1989. ففي حالة أوروبا الشرقية قامت تحركات شعبية أدت إلى تغييرات في بنية السلطة وظهور ديمقراطيات تمثيلية حقيقية لعدة اعتبارات أهمها التركيز على بناء النظام الديمقراطي بكافة لبناته (حكم القانون، استقلال القضاء، التعددية السياسية، فصل السلطات، تقوية الأحزاب والمجتمع المدني..)، بجانب عوامل أخرى بالطبع أهمها وجود ممارسة ديمقراطية قديمة، ووجود دعم خارجي قوي من الغرب، ودور إيجابي لعامل دول الجوار. أما في الدول الأخرى فقد كان التركيز على إجراء الانتخابات لحلول حكام جدد محل الحكام القدامى دون اهتمام قوي بتقوية حكم القانون ودولة المؤسسات وتقوية القضاء والأحزاب والمجتمع المدني، فكانت النتيجة أن عادت النخب القديمة بأشكال جديدة وظلت الممارسات التسلطية القديمة. ولم تنتقل هذه الدول إلى مصاف الدول الديمقراطية. ولا شك أن العامل الخارجي وعامل دول الجوار لعبا دورًا سلبيًا في هذه الحالات. وللأسف هذا ما حدث في مصر منذ استفتاء مارس 2011

وحتى اليوم كما سنعرض لاحقا.

ولهذا يجب التأكيد على أن الديمقراطية ليست هي الانتخابات، كما لا تهتم الديمقراطية بمجرد إجراء الانتخابات واختيار حكام جدد يمثلون الجماهير في مؤسسات الدولة الرسمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ 1991 هناك أكثر من 30 رئيسا تم تغييره من خلال انتخابات دورية في أفريقيا جنوب الصحراء إلا أن الديمقراطية ليست موجودة في كثير من دول تلك المنطقة.[1] إن الديمقراطية الحقة هي التي تهتم بكل لبنات البناء الديمقراطي. فبجانب الانتخابات هناك مبدأ سيادة القانون والحد الأدنى الضروري من الأطر الدستورية والقانونية لدولة المؤسسات والمواطنة، وهناك القضاء المستقل تماما عن السلطة التنفيذية، وهناك الأجهزة الرقابية الفعالة، بجانب ضمانات مبدأ سيادة الشعب وعدم وجود إرادة أعلى من إرادة المؤسسات المنتخبة سواء جاءت هذه الإرادة من هيئات أو جماعات دينية أو قبلية أو من مؤسسة عسكرية أو أمنية أو قضائية، وحماية كافة الحريات والحقوق، وتمكين

(1) Pauline H. Baker. The Dilemma of Democratization in Fragile States. UN Chronicle. Vol. XLVIII No. 4 2011. December 2011. (available at: http://unchronicle.un.org/article/dilemma - democratization - fragile - states) (June 22. 2014).

كل فئات المجتمع من المشاركة السياسية بكافة صورها وتقوية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني واستقلال الإعلام ومهنيته، وابتعاد المؤسسات العسكرية والأمنية عن الشأن السياسي.

كما أن عملية بناء نظم حكم ديمقراطية خلال المراحل الانتقالية لا تبدأ بالانتخابات وإنما تنتهي بها. ففي مرحلة التأسيس لابد من الاهتمام بالحد الأدنى الضروري لكل لبنة من لبنات الديمقراطية المشار لها سلفا، فلا يمكن القفز على لبنة منها ظنا بعدم أهميتها أو بأن الوقت كفيل بمعالجتها. كما لابد من الاهتمام بترتيب الأولويات، فلا يمكن وضع دستور مع إقصاء تيار سياسي بالكامل، ولا يمكن عقد انتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة أو غير متفق عليها أو مع عدم وجود مؤسسة قضائية مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية أو مؤسسة عسكرية مُسيَّسة، ولا يمكن تصور منافسة انتخابية حقيقية قبل التوافق على ضوابط العمل الحزبي والدعاية الانتخابية وتمويل الحملات وغيرها.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أنه وبرغم أن الانتخابات جزء من الديمقراطية لكنها قد تؤدي إلى صراعات إذا أجريت مبكرا أو على أسس مرتبكة. ولاسيما في الدول التي تعاني من عدم التجانس السكاني أو من

الانقسام الأيديولوجي. فالنظر إلى الديمقراطية على أنها الانتخابات فقط لم يجلب السلام في ساحل العاج والكونغو والسودان. ومن ثم ففي الدول ذات التركيبة السكانية غير المتجانسة، قد تؤدي «الديمقراطية الانتخابية» إلى العنف.[1] وفي نيجيريا تحديدا لم توقف الانتخابات العنف لأسباب عديدة منها طبيعة تنافس النخب السياسية حول القوة السياسية، والطبيعة التعددية العرقية للمجتمع، والحجم الكبير للفساد.[2] وفي أمريكا اللاتينية تزامنت العودة إلى الديمقراطية مع تراجع العنف السياسي ومعالجة المشكلات الخاصة بالرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وذلك على الرغم من أن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة والرفاه علاقة معقدة وبها عوامل كثيرة.[3]

ولهذا فإن دمج كافة الفئات الاجتماعية مهم للغاية في مرحلة

(1) Segun Joshua. "Democracy and Violent Conflicts in Nigeria." African Research Review. Vol. 7 (3) Serial No. 30. July. 2013. p.325.

(2) Ibid.

(3) Davide Grassi. "Democracy. social welfare and political violence: the case of Latin America." Journal of International Relations and Development. (24 May 2013).

التحول،[1] وكذا الدور التوافقي الذي تقوم به النخب الديمقراطية في معالجة الصراعات المسلحة وتقديم سلسلة من التنازلات المتبادلة.[2] إن الانتخابات لابد أن يسبقها توافق القوى السياسية عبر الآليات المجربة تاريخيًا (تكتل وطني عابر للأيديولوجيات والانتماءات السياسية، أو مؤتمر وطني جامع، أو مائدة حوار مستديرة وحقيقية)، وليس من خلال انفراد مؤسسة أو فريق واحد، وليس عن طريق الأوزان النسبية الناتجة عن الذهاب المتسرع للانتخابات بدون توافق كما حدث في مصر. والتوافق هنا يكون على أسس الدولة الديمقراطية قبل الذهاب إلى الصناديق وعلى عدم تسييس ما لايجب أن يسيس (الجيش والقضاء والإعلام والدين). وأثبتت الحالات أنه من الصعوبة أن تسقط الشرعية الدستورية الناتجة عن أي آلية – تستند إلى التوافق والمشاركة والرضا المجتمعي – أمام أي قوة قاهرة، أما ما عداها من شرعيات فتكون عُرضة لمخاطر جمة من الداخل والخارج.

وعادة ما تشهد عمليات التحول الديمقراطي الناجحة تركيزًا على هدفٍ استراتيجي واحد، غالبًا ما يكون له علاقة بتغيير جوهر النظام

(1) IDEA. Democracy conflict and Human Security. op. cit.. P 9
(2) Grassi. op. cit.

القديم، على أن يتم بعد هذا فتح الملفات الأخرى الشائكة تدريجيًا على يد حكومة منتخبة تمتلك شرعية شعبية قوية وأدوات دولة فعّالة من برلمان وقضاء ومجالس رقابية وغيرها. ففي جنوب أفريقيا كان الهدف الاستراتيجي هو الحقوق المتساوية والنظام التعددي، وفي أوروبا الشرقية كان التعددية وعدم احتكار حزب واحد للسياسة، وفي أمريكا اللاتينية كان خروج الجيوش من السلطة وبناء حكومات مدنية.

ما حدث في حالات أخرى هو أن يتم بعد تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي استكمال البنيان الديمقراطي وتقوية الديمقراطية تدريجيا حتى يتم تحقيق أهداف أبعد، منها رفع وعي الجماهير، وتعبير الديمقراطية عن الناس وقيمهم وعاداتهم وعقيدتهم، ومساواة الجميع فعلا أمام القانون دون أدنى تمييز وعدم وجود مؤسسات سيادية ولا طوائف وظيفية كما كانت الحال إبان النظام المصري قبل 2011، واشتراك الجميع في تقرير مصيرهم واختيار السياسات التي تحقق مصالح الجميع وليس مصالح فئات محددة، واستفادة كافة فئات المجتمع بلا استثناء من كافة قرارات السلطة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الصراع بين القوى السياسية في حد ذاته ليس هو المشكلة وإنما المشكلة عندما يتطور الصراع إلى

عنف رسمي على يد الحكومة للإبقاء على السلطة بالقوة.[1] وهذا أمر في غاية الخطورة ومتعدد الآثار وتصعب معالجته نظرا لأنه ينزع ثقة الناس في الانتخابات وفي التغيير وفي الديمقراطية، ويدفع قطاعات كبيرة من الشعب –التي لا تريد عودة التسلطية ولكنها أيضا لا تريد العنف وعدم الاستقرار– إلى التطلع إلى حكم رجل قوي يعيد الأمن والاستقرار من وجهة نظرهم.[2]

إن الخطر الأكبر المترتب على الفشل في فهم طبيعة الانتقال ومراحله ومخاطره لا يمكن في ظهور دكتاتور جديد ولا قوى متطرفة، وإنما في الحرب الأهلية وانهيار الدولة أو حدوث انفصال لبعض الأقاليم. والحل شبه الوحيد والسريع لهذا هو تكتل أصحاب المصلحة في الديمقراطية ومأسسة عملية بناء الدولة والتركيز على أركان الديمقراطية وضماناتها عن طريق كتابة دستور ديمقراطي حقيقي، ووضع كافة الضمانات لحماية الحريات وبناء مؤسسات

(1) ولهذا فثمة حاجة إلى آليات لمنع الأزمات وإدارتها ولزرع الثقة والتفاوض والمساومة والمهنية في وضع السياسات، وآليات الإنذار المبكر وبعثات المراقبة وتقارير حقوق الإنسان والمجتمع المدني والميديا والأحزاب والحوارات وقضايا المرأة وغيرها. انظر:

IDEA. Democracy conflict and Human Security. 2006. P 9

(2) Pauline H. Baker. op. cit.

الدولة وتقوية القضاء وأجهزة الرقابة، ثم إجراء الانتخابات، ولا يجب إخضاع هذه الخطوات للمواءمات السياسية. ومن التجارب الناجحة في هذا المقام جنوب أفريقيا وتونس، ففي الحالتين لم يكن هناك تدخل عسكري ولا حرب أهلية ولا عنف سياسي.[1] أما الحالة المصرية بعد 30 يونيو فقد أثبتت الحالة العكسية تقريبا وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

خامسًا: فعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة:

وبخصوص الانتقال من أسفل وانهيار أنظمة الحكم بفعل الاحتجاجات الجماهيرية، تشير حالات التغيير السياسي في العقود الأربعة الأخيرة إلى صعود دور حركات التغيير السياسي غير العنيفة، ففي الفترة من 1900 وحتى 2011 رصدت قاعدة البيانات المعروفة باسمNAVCO نجاح هذه الحركات في العقد الأخير في كل من صربيا (2000)، ومدغشقر (2002)، وجورجيا (2003)، وأوكرانيا (2004 – 2005).[2] وقد عالج هذا المشروع نحو 323 حالة منها نحو 100 حالة غير عنيفة، مؤكدا على

(1) Ibid.

(2) See: Erica Chenoweth and Maria J. Stephan. Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict (Columbia University Press. 2011). 6.

أن فرص نجاح حركات التغيير غير العنيفة أكبر من الحركات العنيفة في تحقيق هدفها كليا أو جزئيا. وأشار المشروع إلى أنه بالنسبة لهدف تغيير النظام تحديدا، فإن الحركات غير العنيفة أكثر قربا للنجاح من الحركات العنيفة، وكذلك الحال بالنسبة لهدف الاستقلال وتقرير المصير. أما هدف الانفصال، فقد رصد المشروع أن حركات العنف أكثر فعالية.[1]

ولاشك أن حركات التغيير غير العنيفة تتيح مساحة أكبر للمشاركة، فالحواجز النفسية أمام الجماهير تكون أقل بكثير مقارنة بحالات التغيير العنيف، كما أن توقع الجماهير بأن أعدادًا كبيرة ستشترك في التظاهرات من جانب وعدم وجود تكلفة مرتفعة للمشاركة من جانب آخر يعززان المشاركة.[2] وهذا في حد ذاته ينعكس على نتائج الحراك السلمي واحتمالات النجاح، فكلما ارتفعت أعداد الجماهير المشاركة في الضغط على النظام الشمولي، كلما ارتفعت تكلفة الإبقاء على الوضع الراهن من قِبل النظام من جهة، وارتفعت احتمالات تبديل الولاءات من قِبل أنصار النظام ولا سيما قوات الأمن والجيش من جهة أخرى.[3] أي أن ما أسماه هنتنجتون قانون العدد (أعداد المتظاهرين الرافضين للنظام) يعزز إلى حد

(1) Ibid. 6 - 7.

(2) Ibid. 35.

(3) Ibid. 43.

كبير من فرص النجاح في التحول الديمقراطي. وقد حدث هذا في الفلبين وإندونيسيا وجورجيا وأوكرانيا، ثم في تونس ومصر وغيرها.[1]

وكما يوضح الشكل المرفق فإن حركات التغيير العنيفة كانت أكثر شيوعا خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات وذلك ضمن فترة الحرب الباردة التي شهدت حروبا بالوكالة بين أتباع القطبين الأمريكي والسوفيتي. ومنذ التحول الديمقراطي في شرق أوروبا تصاعد دور الحركات غير العنيفة في عقد الثمانينيات، وكذلك الحال مع ما أُطلِق عليه «الثورات الملونة» في العقد الأول من الألفية الجديدة. هذا فضلا عن أن أنظمة الحكم الشمولية تجد في قادة حركات التغيير غير العنيفة مفاوضين محتملين مقارنة بقادة حركات العنف، كما حدث في دول أوروبا الشرقية فيما عُرِف بالدائرة المستديرة وفي دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية أيضا.[2]

(1) See: Adam Roberts. Timothy Garton Ash. Ibid. and Sharon Erickson Nepstad. Nonviolent Revolutions: Civil Resistance in the Late 20th (Oxford: Oxford University Press. 2011).

(2) See: Michael Burton. Richard Gunther. and John Higley. "Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes." in John Higley and Richard Gunther. (eds.). Elites and Democratic

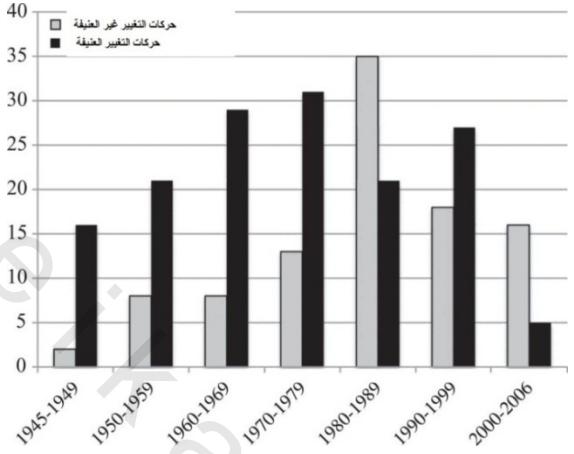

شكل (1): مقارنة بين حركات التغيير العنيفة وحركات التغيير غير العنيفة

Source: Chenoweth E. and Lewis O A. «Unpacking nonviolent campaigns: Introducing the NAVCO 2.0 dataset.» Journal of Peace Research 2013; 50:415 - 423.

ومن جهة أخرى، تشير حالات التحول الديمقراطي إلى أن التغيير

consolidation in Latin America and Southern Europe (Cambridge: New York: Cambridge University Press. 1992). And: Juan Linz and Alfred Stepan. "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction: European and South American Comparisons" in Robert A. Pastor. ed.. Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum (New York: Holmes and Meier. 1989). 41 - 60.

الذي يحدث في أعقاب حركات التغيير السلمية يساعد في إيجاد نظم ديمقراطية أكثر استقرارا واستمرارا مقارنة بحركات التغيير العنيفة. والعامل الأساسي هنا هو قدرة قادة التغيير على بناء النظام السياسي البديل بشكل ناجح وحاسم، ويتطلب هذا في واقع الأمر اتفاقا بين قوى التغيير الرئيسة على أمرين أساسيين: أسس النظام السياسي البديل، وخارطة طريق واضحة للوصول إلى هذا الهدف.[1] وقد كان هذان الأمران واضحين في حالات الانتقال الناجحة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فقد كان هناك توافق على النظام الديمقراطي كنظام بديل، وكان هناك طريق واضح، قصير ومباشر في بعض الحالات – كما في إسبانيا وجنوب أفريقيا مثلا – أو طويل وممتد – كما فى البرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية.[2]

وكما كتب هنتنجتون في كتابه «الموجة الثالثة» فإن الانتقال التوافقي غير العنيف يؤدي إلى ديمقراطية أفضل، نظرا لأن الظروف التي يتم فيها التحول أهم من التحول ذاته على نوعية المؤسسات،

(1) انظر: على خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 373 – آذار/ مارس 2010.

(2) عبدالفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية "، مرجع سابق.

وحسب هنتنجتون فإنه بين عامي 1974 و1990 نجحت حالات التمرد المسلحة في إنهاء نظم الحكم الشمولي في عدة دول منها نيكاراجوا وإثيوبيا وإيران وهايتي ورومانيا وغيرها إلا أنها لم تنجح في إقامة نظم ديمقراطية إلا في رومانيا، فعند هنتنجتون «الحكومات التي قامت على الاعتدال والتسامح تحكم بالاعتدال والتسامح، والحكومات التي تقوم على العنف تحكم بالعنف».[1] لكن وفي المقابل فإن الانتقال العنيف قد يخلق أيضا شعورًا عامًا بكراهية العنف ومن ثم يدفع نحو الالتزام القوي بالديمقراطية.[2]

ولقد كان للسياق العام لعملية التحول الديمقراطي دوره المؤثر هنا، فليست السلمية في حد ذاتها هي سبب النجاح، فثمة حركات سلمية فشلت، وحسب مشروع NAVCO هناك حركة غير عنيفة واحدة من بين كل أربع حركات منذ 1900 فشلت؛ لأسباب كثيرة أهمها عدم القدرة على توسيع قاعدة المشاركة ضد القمع وحرمان النظام من مصادر قوته. ولاسيما المصادر الاقتصادية الاجتماعية والعسكرية بمجرد شعوره بأن هناك خطرا من استمرار النظام، وهذا ما حدث في جنوب أفريقيا

(1) هنتنجتون، الموجة الثالثة، ص 291.

(2) المرجع السابق، ص 364.

وتشيلي والفلبين بدرجات وأشكال مختلفة.[1] كما أن هناك حركة عنيفة واحدة من بين كل أربع حركات عنيفة نجحت بسبب حصولها على دعم خارجي أو دعم شعبي واسع.[2]

وبشكل عام كلما نجحت العملية السياسية في عملية بناء المؤسسات السياسية ووضع أسس دولة القانون والمؤسسات، كلما تراجعت احتمالات اندلاع أعمال العنف أو انزلاق البلاد إلى صراعات أو حروب أهلية. وفي المقابل يؤدي الانسداد السياسي وارتفاع حدة الاستقطابات السياسة إلى تعثر المسار وارتفاع احتمالات تدهور الأوضاع إلى العنف.

ولو عدنا قليلا إلى التاريخ لوجدنا أن الثورات الكبرى نجحت عندما قام الثوار بتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير من المشاركة فيها. ففى انجلترا وفرنسا نجحت الموجات الثورية عندما انتقلت السلطة (والتى تعنى ببساطة صنع القرارات والسياسات التى تنظم شئون جميع قطاعات المجتمع بما يحقق المصلحة العامة وأولويات المجتمع) من نمطها القديم إلى نمط جديد تماما، أى عندما انتقلت السلطة من يد فئة صغيرة (كانت تعمل لمصالحها الضيقة) إلى

(1) Chenoweth and Stephan. 43 - 44.

(2) Ibid. 11.

طبقات متعددة من الشعب (التى صارت تعمل لأجل فئات أوسع من المجتمع سياسيا واقتصاديا).[1]

حدث هذا من خلال أمر أساسى هو إقامة المؤسسات التى كانت وظيفتها تقييد سلطة الحكام بالدستور والقانون، وحماية حريات الناس، وتمكينهم من المشاركة. وقد تم ذلك عن طريق قيام هذه المؤسسات بوضع سلسلة طويلة من المحفزات والعقوبات فى شكل قوانين وإجراءات وقيم وآداب عامة. ووظيفة المحفزات هى دفع الحكام والمحكومين إلى الالتزام بالمصلحة العامة للمجتمع والتقيد بالقانون والقضاء على الامتيازات، أما العقوبات فتردع كل من تسول له نفسه الخروج عن مقتضيات الصالح العام أو اختراق القانون أو التربح من الوظيفة العامة. وقد تم هذا الأمر نتيجة صراع طويل، وعادة ما تواجدت جبهتان: واحدة تقاوم التغيير وأخرى تناصره، ولأى تغيير ثمن فى شكل صراعات وحروب أهلية وموجات ثورية متعددة.

وقد تطور الأمر تدريجيا حتى اتضحت معالم النظام السياسى الحديث بخصائصه الرئيسية المشتركة وهى دولة المؤسسات الديمقراطية المدنية المنتخبة، والتى تمكن الشعب من المشاركة فى صنع السياسات

(1) Daron Acemoglu and James A. Robinson. Why Nations Fail: the Origins of Power. Prosperity and Poverty (Profile Books. 2013). 7 - 11.

التى تستهدف الصالح العام، فى ظل حكم القانون والمواطنة وبلا أى امتيازات لطبقة أو فئة، كما صارت سلطة الشعب لا يعلوها نفوذ أى مؤسسة غير منتخبة كالمؤسسات العسكرية والقضائية والدينية. ولا يزال هذا النظام يتطور، فمع سيطرة الشركات الكبرى، تتطلع الشعوب إلى أنماط جديدة من الديمقراطية كالتشاركية والتداولية وغيرها.

ولا شك أن للأطر التاريخية والثقافية والجغرافية أدوار مؤثرة فى تطور الشعوب، لكن هناك دول بدأت من حيث انتهى الإنجليز والفرنسيون وتبنت ذات المؤسسات الديمقراطية دون المرور بثورات وحروب كبرى كما فى شمال أوروبا وكندا واستراليا ونيوزيلندا. وعندما انهارت نظم الحكم المطلق والعسكرى منذ سبعينيات القرن العشرين بجنوب أوروبا ثم بشرق أوروبا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بنهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، اختارت دولها نظام المؤسسات الديمقراطية المدنية المنتخبة، مع الأخذ فى الاعتبار أن تفاصيل كل نظام اختلفت من دولة لأخرى حسب الأولويات والتحديات، وأن النظام متطور كما أشرت، فهو ليس كجهاز الحاسب الآلى يُستورد كما هو، وليس صنما غير قابل للتعديل، ولهذا تعمل العقول على تطويره ومعالجة الإشكاليات التى تظهرها الممارسة.